السيد الرئيس،

تود مؤسسة السلام، بالتنسيق مع أميركيين من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية والمركز الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان، أن تلفت الانتباه إلى فرض دول مجلس التعاون الخليجي على رقابة على ممارسة حرية التعبير خارج أراضيها. يدعو إعلان وبرنامج عمل فيينا الدول إلى الاعتراف وتعزيز حق الفرد في حرية التعبير. بالرغم من هذا، فإن دول مجلس التعاون الخليجي قامت بمعاقبة المدافعين عن حقوق الإنسان على ممارسة حرية التعبير في أوروبا وأمريكا الشمالية.

في العام الماضي، أثارت ناشطة حقوق الإنسات السعودية سمر بدوي انتهاكات حقوق الإنسان في بلدها في مجلس حقوق الإنسان، ثم سافرت إلى واشنطن حيث قامت بالدعوة إلى مزيد من الاحترام لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، بعد عودتها، فرضت عليها السلطات السعودية حظر السفر انتقاماً من عملها الحقوقي في أوروبا والأمريكتين، و لا تزال تحت حظر السفر إلى اليوم.

تناول نبيل رجب في الدورة الـ27 لهذا المجلس انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين. وبعد ذلك بوقت قصير، غرد السيد رجب بيانات تربط وزارة الداخلية في البحرين بداعمين لداعش، وقد كان السيد رجب في بلجيكا عندما نشر هذه التغريدات. لدى عودته، اعتقلت السلطات البحرينية السيد رجب، مشيرةً إلى أن التغريد انتهكت القانون البحريني. أدانت الحكومة في نهاية المطاف السيد رجب بهذه التهم، ولازال تحت حظر السفر في البحرين.

في عام 2012، سافر المدافع عن حقوق الإنسان الإماراتي أحمد منصور إلى سويسرا للمشاركة في الدورة الـ21 لمجلس حقوق الإنسان. بعد وقت قصير من عودته إلى الإمارات العربية المتحدة، عانى السيد منصور من الترهيب والاعتداء الجسدي وفرض حظر سفر عليه لزيادة القيود على عمله. يزعم السيد منصور أن معاملته كانت انتقاما من ممارسة حرية التعبير في جنيف.

في ذكرى إعلان فيينا، ندعو جميع الدول إلى احترام حرية التعبير داخل وخارج حدودها. كما ندعو الدول الأوروبية والدول الأمريكية لتوفير حماية أفضل لممارسة حرية التعبير من قبل المدافعين عن حقوق الإنسان الأجانب داخل حدودها.

شكراً.